



الرئيس	السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة ثورويتش
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة ثريا حجازي، مديرة منظمة "حررني" في شمال سورية.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. إذ أشير إلى المذكرة الأخيرة التي قدمها الرئيس (S/2017/507) عن أساليب عمل المجلس، أود أن أَدْعُو جميع المتكلمين، سواء أعضاء المجلس أو غير الأعضاء فيه، إلى الإدلاء ببياناتهم خلال خمس دقائق أو أقل. وتدعو المذكرة ٥٠٧ أيضا مقدمي الإحاطات إلى أن يكونوا موجزين وأن يركزوا على المسائل الرئيسية. وبهذه الروح أَدْعُو مقدمي الإحاطات إلى ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية ما بين سبع إلى ١٠ دقائق. وأدعو الجميع إلى ارتداء الكمامة الواقية في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء إلقاء الملاحظات.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة. إنه لمن دواعي سروري أن أعود إلى نيويورك شخصيا وأن أحيي الجميع هنا.

أود بداية أن أؤكد أن السوريين ما زالوا يعانون بشدة وأن العنف ما زال مستمرا في سورية، حيث شهد الشهر الماضي وحده غارات جوية في إدلب أسفرت وفقا للتقارير عن مقتل مدنيين وإلحاق أضرار بالبنية

التحتية المدنية، علاوة على القصف المتبادل عبر الخطوط الأمامية وزيادة الأعمال العدائية في الجزء الشمال الشرقي من البلد، وشن هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أسفرت عن مقتل مدنيين في شمال سورية، وشن غارات جوية منسوبة إلى إسرائيل ألحقت أضرارا بميناء اللاذقية، واستمرار العنف في الجنوب، وزيادة الحوادث الأمنية المتصلة بتهديب المخدرات علاوة على هجمات تنظيم داعش، بما في ذلك الهجمات على المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في شمال شرق ووسط سورية.

في الأيام الأخيرة، كما رأينا في الأخبار، كانت هناك محاولة غير مسبوقة للفرار من السجن من قبل آلاف المعتقلين المشتبه بانتماؤهم إلى داعش في الحسكة، مما أثار اشتباكات مع غارات جوية من التحالف العالمي بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش لدعم قوات سورية الديمقراطية على الأرض. وأفادت الأنباء أن هناك عشرات القتلى. ونفهم أن قوات سورية الديمقراطية قد استعادت السيطرة في الساعات القليلة الماضية، ويبدو أن جميع مقاتلي تنظيم داعش أو معظمهم قد استسلموا. ومع ذلك، فإن الوضع ما زال يتكشف. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء سلامة وأمن المدنيين المحاصرين في هذه الحالة، الذين تشرد الكثير منهم. ولفتت اليونيسف الانتباه إلى التقارير التي تفيد بأن أعضاء داعش يتحصنون في مهاجع للقصّر، مما يعرض مئات الأطفال المحتجزين للخطر. وحتى لو تم إخماد انتفاضة داعش هذه، فإن الحادثة تعيد ذكريات مروعة عن عمليات الهروب من السجون التي غدت صعود داعش الأصلي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وأرى أنها رسالة واضحة لنا جميعا عن أهمية الاتحاد من أجل مكافحة تهديد الجماعات الإرهابية المحظورة دوليا وحل الصراع الأوسع الذي يزدهر فيه الإرهاب حتما.

ويجب أن نتذكر في هذا السياق أن مأساة الشعب السوري إنما تزداد عمقا. ويحتاج ١٤ مليون مدني الآن إلى المساعدة الإنسانية. ولا يزال أكثر من ١٢ مليون شخص مشردين، ويواجه الكثير منهم الآن ظروف الشتاء قارس البرودة. وعشرات الآلاف محتجزون أو

المصلحة الرئيسيين في المشاورات الثنائية في جنيف. والحكومة السورية وهيئة المفاوضات السورية مدعوتان بالطبع إلى جنيف لإجراء تلك المشاورات، وأمل أن أشركهما في المزيد من المشاورات قريباً. وفي غضون ذلك، وبعد مشاورات أجريت في كانون الأول/ديسمبر مع روسيا والاتحاد الأوروبي وتركيا وقطر، تشاورت في كانون الثاني/يناير مع جامعة الدول العربية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في جنيف. وسأواصل المشاورات مع محاورين إضافيين في الفترة المقبلة. هذه عملية متجددة سيكون من الضروري فيها العودة إلى المحاورين مراراً وتكراراً بمرور الوقت.

وسؤالي لجميع المحاورين هو نفسه: هل يمكنهم تحديد لا ما يطلبونه فحسب، ولكن أيضاً ما هم على استعداد لطره على الطاولة مقابل خطوات من الجانب الآخر؟ بصراحة، أرحب بالأفكار الجديدة من أي جهة يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات بشأن قضايا مثل المحتجزين والمختطفين والمفقودين؛ والمساعدة الإنسانية والتعافي المبكر، والبناء على التقدم المحرز في اتخاذ القرار (٢٠٢١) ومواصلته تنفيذه؛ وظروف عودة اللاجئين الأمانة والكرامة والطوعية؛ واستعادة الظروف الاجتماعية والاقتصادية - التي، كما يعلم المجلس، انهارت بعد أكثر من عقد من الحرب والصراع والفساد وسوء الإدارة، والأزمة المالية اللبنانية، وجائحة مرض فيروس كورونا، بل والجزءات. إن ترسيخ الهدوء في جميع أنحاء سورية وتحقيق الاستقرار المؤقت هو بالطبع جانب رئيسي وكذلك، في ذات الوقت، التعاون في مكافحة الإرهاب. ثم هناك أيضاً ما أسميه القضايا الدبلوماسية.

وأمل أن نتمكن مع مرور الوقت من البدء في تحديد خطوات تدريجية متبادلة وواقعية ودقيقة ويمكن التحقق منها والاتفاق عليها، والتي يمكن اتخاذها بالتبادل في مجالات من هذا القبيل. ومن شأن ذلك أن يبني الثقة وأن يؤثر على معاناة الشعب السوري ويساعد على دفع العملية السياسية إلى الأمام. ويظل هدفنا هو تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة يمكن فيها إجراء عملية دستورية، وفي نهاية المطاف يمكن إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، على النحو المتوخى في

مختطفون أو مفقودون. لقد انهار الاقتصاد السوري. والإجرام والتهريب في ازدهار. وهناك أيضاً تقارير عن شباب يبحثون عن أي فرصة لمغادرة البلد، وأحياناً يقعون فريسة للمتجرين وأمرأ الحرب. فالتعليم مجزأ ويتدهور بشدة، وكذلك حال المؤسسات والهيكل الأساسية في جميع المجالات. ولا يزال البلد منقسماً بحكم الواقع، والمجتمع ممزق بشدة. ولا يرى السوريون أي تقدم ملموس نحو حل سياسي. وعلى الرغم من استمرار العنف والمعاناة، من الواضح أيضاً أن هناك مازقاً استراتيجياً. ولم تكن هناك أي تغييرات في الخطوط الأمامية لما يقرب من عامين. ومن الواضح أنه لا يمكن لأي جهة أو مجموعة فاعلة قائمة أن تحدد مسار الصراع أو نتيجته، وأن الحل العسكري يظل وهماً.

وقد واصلت المشاركة على نطاق واسع انطلاقاً من هذه الحقائق، بما في ذلك في زيارتي في الشهر الماضي إلى طهران والدوحة، وفي اجتماع مع هيئة المفاوضات السورية. يوم الاثنين، قدمت إحاطة لاجتماع وزراء الخارجية في مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، حضرت السيدة خولة مطر، نائبة المبعوث الخاص لسورية، في أواخر كانون الأول/ديسمبر اجتماعاً في صيغة أستانا التقت فيه كبار المسؤولين من روسيا وتركيا وإيران والحكومة السورية والمعارضة والمراقبين الإقليميين. وشاركت أيضاً في اجتماع للفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثث وتحديد هوية المفقودين. وقدم المشاركون في ذلك الاجتماع بعض المقترحات الإيجابية، وهي أفكار من شأنها، حال تنفيذها، إحراز بعض التقدم الحقيقي في هذا الملف. ولكن المطلوب بشدة الآن هو متابعة تلك الأفكار، كما نحث جميع أصحاب المصلحة على القيام بذلك.

وعلى نطاق أوسع، أدعو من جديد إلى إجراء مناقشات دبلوماسية جادة حول مجموعة من الخطوات التي يمكن أن تبدأ في التأثير على ديناميات الصراع، وبناء بعض الثقة بين السوريين وأصحاب المصلحة الدوليين وفيما بينهم، وإحراز تقدم تدريجي في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولم أبرح أعقد اجتماعات لكبار المسؤولين من أصحاب

ويمكنني أن أعد المجلس بأني سأواصل بذل كل جهد للعمل مع الحكومة السورية والمعارضة وجميع قطاعات المجتمع السوري - رجالاً ونساء - وجميع الجهات المعنية الدولية الرئيسية في سياق الاضطلاع بولايته، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إنه تحد هائل أن نحرز تقدماً حقيقياً يمكن أن يُحدث تغييراً للشعب السوري، ولكن هذا ما يجب علينا القيام به. ولذلك، سأحتاج إلى توجيه الجميع ودعمهم.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن للسيدة حجازي.

السيدة حجازي: اسمي ثريا حجازي، ناشطة نسوية وسياسية، مديرة منظمة "حرني" العاملة على تمكين الناجيات من العنف وبرامج السلم الأهلي في مناطق شمال غرب سورية ومعنقلة سابقة في سجون النظام السوري. سأتكلم اليوم في محاولة لإيصال أصوات النساء في بلدي لأنه، وكما تعلمون، قاربنا على العام الحادي عشر لانطلاق الثورة السورية التي باتت أزمة عميقة وسط إحباطات متتالية لكل السوريين الذين حلموا بإحداث تغيير سياسي. فهي هو النظام السوري لا زال مستمراً دون محاسبة بدعم روسي - إيراني لا محدود وفي ظل صمت المجتمع الدولي، في حين فشلت المعارضة السورية بهيكله نفسها لتكون بديلاً لهذا النظام بسبب التدخلات الدولية.

وشعب بأكمله هو فقط من يدفع الثمن في جميع مناطق سورية. فسورية اليوم تحولت إلى أربع سوريات أشبه بسجون كبيرة تأسر من يعيش فيها. يعيش ٩٠ في المائة من السوريين تحت خط الفقر و ٦٠ في المائة منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويوجد ٩ ملايين سوري يعيشون في مناطق خارج سيطرة النظام، ٥,٦ مليون منهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية وآليات إغاثية والتي يتم تسييسها في مجلس الأمن دائماً. يوجد في سورية أكثر من ٢,٤ مليون طفل غير ملتحقين بالمدرسة، منهم ٤٠ في المائة تقريباً من الفتيات اللواتي هن أكثر الفئات هشاشة. فلكم أن تتخيلوا أي مستقبل ينتظرهم!

بالرغم من كل الجهود المبدولة، وخاصة جهود المبعوث الخاص إلى سورية، فإن مجلس الأمن قد فشل حتى الآن في إيجاد حل سياسي

القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسيكون كل ذلك في سياق احترام واستعادة سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية وتمكين السوريين من تقرير مستقبلهم. وكجزء من ذلك، أشارك بنشاط في السعي إلى إعادة عقد اللجنة الدستورية التي تقودها وتملكها سورية وتيسرها الأمم المتحدة. ولا يزال عمل اللجنة مخيباً للآمال حتى الآن. والتحدي الحالي هو ضمان ألا تكتفي الوفود بتقديم النصوص الدستورية بل أن تكون مستعدة لتتقحها في ضوء المناقشات سعيًا إلى إيجاد أرضية مشتركة أو على الأقل تضييق خلافاتها. ونحن بحاجة إلى عملية صياغة مثمرة، وفقاً لولاية اللجنة. واسمحوا لي أن أذكر المجلس بأنه، كما هو مبين في اختصاصاتها، يجب على اللجنة أن تعمل بسرعة وبشكل مستمر لتحقيق نتائج وإحراز تقدم مستمر.

وسأواصل المشاركة، بما في ذلك مع الرئيسين المشاركين، في محاولة للتوصل إلى فهم واضح، وقد طرحت بعض الأفكار. وأنا على استعداد لعقد جولة سابعة للجنة الدستورية في جنيف حال التوصل إلى تفاهات. وما زلت أتمنى أن نتمكن بعد ذلك من عقد عدة جولات في الأشهر المقبلة وأن نقوم بعمل جاد بالفعل. وعندما نحصل على موافقة الرئيسين المشاركين، سنقوم بالطبع بإحاطة الثلث الأوسط - المجتمع المدني - استعداداً لعقد جولة سابعة.

سييسركم أن تعرفوا، سيدتي الرئيسة، أنني سأسافر من هنا إلى أوصلو للاجتماع بالمجلس الاستشاري للمرأة السورية. وأشكر وزارة خارجية النرويج على دعوتها الكريمة والسخية للمجلس، وكذلك المركز النرويجي لتسوية النزاعات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعمهما اللوجستي. ويواصل أعضاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية تقديم المشورة لي بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالأزمة في سورية وحلها. واقتراحاتهن جدية وعملية. ويواصل فريقنا أيضاً التواصل مع النساء السوريات على نطاق أوسع، وأنا أقدر مساهماتهن في حل النزاع. ونتطلع أيضاً في الأسابيع المقبلة إلى عقد اجتماعات للمشاركين في جنيف من خلال غرفة دعم المجتمع المدني. كما نواصل تعاوننا المستمر مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من خلال منصة رقمية مخصصة.

كما نعلم أيضاً أن تسييس القضايا الإنسانية من قبل النظام السوري وحلفائه الدوليين ساهم في تعزيز الهشاشة الاقتصادية والقانونية للنساء وحرمانهن من التعليم والصحة. وإذا ما استمر النزاع، فستكون سورية مصدراً للتطرف ومركزاً إقليمياً للجريمة المنظمة، لا سيما مع انتشار تجارة المخدرات والتي تشكل مصدراً رئيسياً لإيرادات النظام. كما ستبقى المخيمات ومراكز الإيواء - المفنقدة أساساً للخدمات - مواقع لارتكاب كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات. المرأة السورية بقوتها وإرادتها تسعى لتجاوز دور الضحية في كل ما مرت به من قتل واعتقال وتشريد وتهجير ولجوء، وتسعى لمواجهة كل أشكال الإقصاء الذي فرضته علينا السلطة الأبوية في نزاع مسلح ونعمل على استثمار خبراتنا لإحداث تغيير جذري لناخذ دورنا في إعادة بناء سورية.

ولهذا، نطالب المجلس بالضغط على النظام السوري لإطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المختفيين قسرياً وجعل الملف فوق تفاوضي. وأيضاً إيجاد آليات لضمان عدم التطبيع مع النظام والضغط على النظام وقوى الأمر الواقع بالسماح للمنظمات الدولية بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبت بقوة السلاح وبنزع الحصانة عن المرتكبين. ونريد التأكيد على أن أي قيادة لسورية لا بد وأن تمثل إرادة الشعب السوري، شاملة لخبرات الشباب والشابات وبمنأى عن أي تدخل خارجي. أيضاً الدفع بالعملية السياسية للوصول إلى حل سياسي شامل ومستدام بمشاركة فاعلة للنساء وفق بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والقرارات ذات الصلة. أيضاً ربط التسوية السياسية بالمساءلة والمحاسبة الضامنة لحقوق النساء، وربط ملف إعادة الإعمار بالحل السياسي الشامل وبالعودة الطوعية والأمانة للاجئين السوريين. أخيراً، دعم تجريم أي عنف ضد النساء بضمانة دستور متوافق مع منظور الجندر بالاستناد إلى جميع الاتفاقيات الدولية، وأن يكون التحليل الجندري والسياسات النسوية حاضرة على أجندة المفاوضات.

لهذا، نحث المجلس على الضغط لبدء مفاوضات حقيقية تضم كل الدول المتدخلة في الحرب السورية برعاية المجلس وبحضور القانون الدولي، لعل حلمنا يتحقق في بناء سورية دولة مدنية ديمقراطية

للقضية السورية، فعدت سورية مأساة إنسانية وقضية رهن لصراعات إقليمية ودولية جعلتنا كسوريين نفقد الأمل في حل سياسي عادل. وهذا ما تعكسه مناطق النفوذ في الجغرافيا السورية الخاضعة لقوى الأمر الواقع والمدعومة من بعض الدول مما أكسبها حصانة ضد كل انتهاكاتها وخرقها للقانون الدولي الإنساني. نحن نعلم أن قوى الأمر الواقع، بعد ما حققته من أشكال تنظيمية وإدارية وعسكرية، أصبحت تريد حلاً سياسياً مقبلاً يضمن سيطرتها ومكتسباتها في مناطق نفوذها. كما نعلم أنكم على معرفة بما تقوم به روسيا وبعض الأنظمة العربية من محاولات التطبيع مع النظام رغم كل المجازر التي ارتكبتها بحق سورية والسوريين.

ونحن نعلم أن روسيا تستغل تأرجح الموقف الأمريكي وغياب التأثير الأوروبي دولياً وإقليمياً في محاولة لإعادة الشرعية للنظام وتقويته عبر بعض القضايا والاستثناءات كخط الغاز العربي وجهود دولة الإمارات العربية المتحدة للضغط لإعادة سورية لجامعة الدول العربية وغير ذلك، مما تعلمون. كما أننا تابعنا بخشية التصريحات الأخيرة للسيد غير بيدرسن لدعم التطبيع مع النظام تحت حجة "المشاركة". هذا كله أوصل لنا رسائل سلبية حول تنفيذ قانون قيصر دون وجود بديل دولي أو إجراءات اقتصادية ودبلوماسية تساهم في تحقيق العدالة والسلام في سورية.

بوصفي شاهدة على مشاركة المرأة السورية منذ انطلاقة الثورة، وكذلك شاهدة على العديد من الانتهاكات التي مارسها النظام السوري ضد النساء داخل المعتقل وخارجه، سأخبركم أن مشكلات النساء لا تقتصر فقط على انتشار العنف الممنهج وعدم وجود قوانين رادعة للجنة، إنما تمتد إلى تقارير الأمم المتحدة التي رصدت العنف ووضّحت حدة انتشاره وآثاره على النساء والمجتمع لكنها للأسف لم تقدم أي إجراءات، وكأن الضحايا أرقام فقط.

نحن كنسويات سياسيات نعلم جذور الانتهاكات التي تتعرض لها النساء وارتباطها بالاقتصاد السياسي للحرب والعنف ونعرف أثر العنف الجنسي على موقعية النساء وعلى أدوارهن الإنتاجية والسياسية.

حث مجلس الأمن على ألا يكتفي بالإذن مجددا بفتح معبر باب الهوى، بل أن يعيد أيضا فتح المعابر الحدودية في اليعربية وباب السلام للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية. هذه الإجراءات ضرورية لتلبية الاحتياجات الطارئة المتزايدة للشعب السوري في جميع أنحاء البلد.

رابعا، تواصل الولايات المتحدة الضغط من أجل تحقيق المساءلة، ولا سيما عن الانتهاكات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وضمن احترام حقوق الإنسان.

وأخيرا، نعمل على دعم عملية سياسية بقيادة سورية، كما تصورها ووافق عليها المجلس في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعلى نحو ما أشار المبعوث الخاص، لا يمكننا التوصل إلى حل دائم للنزاع إلا من خلال تلك العملية السياسية الشاملة للجميع، وبمشاركة الشعب السوري.

ونفهم أن بعض الدول قدمت تعليقات غير بناءة بشأن جهود المبعوث الخاص لدفع الحوار السياسي قدما. وقد صرح وزير خارجية النظام السوري، السيد فيصل المقداد، علنا الأسبوع الماضي بأن نموذج الخطوات المسلسلة كوسيلة لحل الأزمة في سورية غير مقبول. ونشجع جميع الجهات المعنية، ولا سيما الأطراف المباشرة في النزاع، على دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لتيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية.

ونشاط المبعوث الخاص شعوره بالإحباط إزاء عدم إحراز اللجنة الدستورية السورية تقدما، ونتفق على أن أي اجتماعات مقبلة لفريق الصياغة المصغر ينبغي أن تستند إلى اتفاق بين الجانبين بشأن طرائق مناقشة مشاريع النصوص وتفتحاتها. ونشعر بالإحباط إزاء عدم رغبة المشاركين من نظام الأسد في إحراز تقدم نحو تحقيق تلك الغاية، بما في ذلك في الجولة السادسة من المفاوضات.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء عشرات الآلاف من السوريين الذين يعتقد أن نظام الأسد اعتقلهم تعسفا أو أخفاهم قسرا. ونشجع المبعوث الخاص بيدرسن على التركيز على تعزيز الإفراج عن المحتجزين على نطاق واسع ومن دون شروط، بالتنسيق مع لجنة

بدون نظام الأسد وبدون أي شكل من أشكال الاستبداد. وعندما نرى نحن النساء عمل المجلس الجاد، ستجدون مئات من النساء جاهزات للمشاركة السياسية الفاعلة وسنكون قادرات على المنافسة على كل مواقع ومستويات صنع القرار، كما نستحقها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة حجازي على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على جهوده الدؤوبة والمستمرة لإيجاد حل سياسي لهذا النزاع المدمر الذي طال أمده. كما أتوجه بشكر خاص للسيدة ثريا حجازي. وفي حين أن الاستماع لإحاطاتهم غالبا ما يكون مؤلما، وغالبا ما تكون رسائلهم محددة، فإننا نشيد بالأطراف الفاعلة في المجتمع المدني السوري مثلها لما تقوم به من عمل شجاع. كما تؤيد الولايات المتحدة مشاركة المجلس الاستشاري للمرأة السورية، وندعو إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

بينما نقرب من الذكرى الحادية عشرة للانتفاضة السورية، تقف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب السوري وتواصل النهوض بالأهداف المتعددة سعيا إلى التوصل لحل سلمي ودائم للنزاع.

ويتمثل أول هذه الأهداف في استمرار حملة الولايات المتحدة والتحالف لمنع عودة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وهو ما نعتبره أساس جهودنا لمكافحة الإرهاب في المنطقة. ويشكل الوضع الحالي في مركز الاحتجاز في الحسكة، الذي أشار إليه السيد بيدرسن، تذكيرا صارخا بأن داعش لا تزال تشكل تهديدا حقيقيا.

أما الهدف الثاني فهو الحفاظ على وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي في جميع أنحاء البلد، وهو أمر أساسي للحفاظ على مستويات العنف منخفضة في جميع أنحاء سورية.

ثالثا، إننا نعمل على دعم توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل دون عوائق في جميع أنحاء سورية. وسنواصل

إحاطتنا بالمعلومات عن الحالة في سورية. كما استمعنا باهتمام إلى ملاحظات السيدة ثريا حجازي.

ونؤيد مواصلة المشاورات بين السوريين في جنيف في إطار اللجنة الدستورية. ونعتقد أنه لا بديل عن تشجيع عملية تسوية يقودها السوريون ويملكون زمامها، بدعم من الأمم المتحدة ودون تدخل خارجي أو فرض مواعيد نهائية مصطنعة. وينبغي أن نشير إلى أن دمشق مستعدة للقيام بذلك، وأكدت عزمها على الذهاب إلى سويسرا للمشاركة بصورة بناءة في الدورة السابعة للجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية. وبالنظر إلى ذلك، سنواصل العمل مع السوريين والمبعوث الخاص والجهات المعنية الأخرى، وفي المقام الأول شركائنا في أستانا. وتحقيقاً لهذا الغرض، عقد ممثلو روسيا وإيران وتركيا، بمشاركة الأطراف المهمة، اجتماعاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ في نور سلطان. ونأمل كذلك أن يركز السيد بيدرسن على عقد اجتماعات للجنة الدستورية من دون الانشغال بمبادرات أخرى، خاصة إذا لم يؤيدها السوريون أنفسهم - الحكومة السورية والمعارضة.

أما الجهود المبذولة على الجبهة السياسية فبالغة الضرورة، حيث لا يزال الوضع متوتراً في عدد من المناطق في سورية. ولا تزال المشاكل قائمة في المناطق التي لا تسيطر عليها دمشق، وهي إدلب، والمنطقة الواقعة شرق الفرات، ومنطقة العمليات التركية في شمال سورية. ونعتقد أن إحلال السلام والأمن في سورية على المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاستعادة الكاملة لسيادة الحكومة السورية وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك سيطرتها على حدودها الوطنية ومواردها الطبيعية، مع استمرار جهود مكافحة الإرهاب.

إننا قلقون للغاية إزاء التقارير التي تفيد بشن غارات في شمال شرق سورية من قبل إرهابيين ينتمون لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذين هاجموا سجناء يضم جهاديين خطرين، فر بعضهم. ونعتقد أن مجلس الأمن بحاجة إلى معلومات إضافية عن الحادث. وفي هذا الصدد، طلبنا تقديم إحاطة منفصلة قريباً بشأن تلك المسألة والحالة في شمال شرق سورية بشكل عام.

التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأسر المفقودين والمحتجزين. كما نطلب منه أن يفعل كل ما في وسعه لدفع نظام الأسد إلى تقديم معلومات للعائلات حول وضع أحبائهم المفقودين والمحتجزين.

ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بتكرار واستمرار الهجمات من قبل النظام وحلفائه التي تؤثر على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الطبية في سورية. ومن بين العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين أفادت التقارير أنهم مستهدفون هم العمال الذين استجابوا لهجمات النظام بالأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية، فضلاً عن أولئك الذين يحاولون وقف انتشار مرض فيروس كورونا. وندعو جميع الأطراف إلى وقف الهجمات التي تؤثر على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الطبية ونطالب بالمساءلة عن تلك الأعمال.

وندين الهجمات التي أبلغ أن الجيش الروسي شنها في إدلب، لا سيما تلك التي تؤثر على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك القصف الذي وقع في ٢ كانون الثاني/يناير وألحق أضراراً بمحطة مياه بالقرب من إدلب، مما أدى إلى انقطاع المياه عن ما يقرب من ربع مليون سوري. وعلى نحو ما قال نائب منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية في سورية في وقت سابق من هذا الشهر، فإن استمرار تدمير البنية التحتية المدنية لن يؤدي إلا إلى زيادة معاناة المدنيين. ونحث النظام وداعميه الروس على وقف هجماتهم، ولا سيما تلك التي تؤثر على المدنيين، في هذه المنطقة الهشة.

وأخيراً، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سورية من دون المساءلة عن الفظائع التي ارتكبتها النظام، التي يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتدعم الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى جمع الأدلة على الانتهاكات المرتكبة في سورية والتحقق منها وحفظها وتحليلها. يكتسي هذا العمل أهمية كبيرة لدعم جهود تحقيق العدالة والمساءلة التي ستمهد الطريق لإرساء سلام مستقر ودائم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، على

السياسي بظلاله على جهود الحكومة السورية للخروج من العزلة التي يعاني منها البلد، وكذلك قدرته على اجتذاب المستثمرين الأجانب بغرض إصلاح النسيج الاجتماعي والاقتصادي.

وتقوم المرأة بدور هام في تشكيل المناخ السياسي في سورية. ورسالة السيدة حجازي المؤثرة هي نداء يكشف عن حجم ذلك الدور. ونلاحظ باهتمام مشاركة المرأة في عملية السلام، لا سيما في سياق المناقشات مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية. وإلى جانب تلك الصعوبات والمآزق، ثمة أهمية أساسية لان تضع جميع الجهات الفاعلة التي تعمل على إيجاد حل قابل للتطبيق للأزمة السياسية السورية في اعتبارها المسار الذي حددته الفقرة الأولى من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) المتعلقة بالحفاظ على سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ونود أن نختم بالإعراب عن دعمنا للعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، في ظل بيئة معقدة ونشجع جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في المنطقة دون الإقليمية على إبداء التزام أكبر بإيجاد مخرج لعملية السلام في سورية.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): على غرار زملائي، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الشاملة جدا. كما استمعت بعناية للبيان الذي أدلت به السيدة حجازي. وأود أن أبرز النقاط التالية فيما يتعلق بعدة مسائل ذات صلة:

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، تؤيد الصين النهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعرب عن أملنا في أن تتطلق الجولة القادمة للجنة الدستورية قريبا. وينبغي الإشارة إلى ضرورة القيام بالعمل ذي الصلة بصورة مستقلة ودون تدخل خارجي. ونرحب أيضا بالجولة الجديدة من اجتماعات عملية أستانا التي عقدت في الشهر الماضي ونأمل أن تستمر عملية أستانا في الإسهام في إيجاد حل شامل للمسألة السورية. وما فتئت الصين تؤكد أن صياغة الدستور وإجراء الانتخابات وحدهما لا يكفيان لحل المسألة السورية. ولكي يحرز المجتمع الدولي تقدما

وستتحسن الحالة في سورية وحولها عموما باستئناف العلاقات الطبيعية بين سورية وجيرانها العرب، بما في ذلك على الجبهتين السياسية والاقتصادية، فضلا عن عودة دمشق بشكل كامل إلى الأسرة العربية.

وفي الختام، يجب أن نقول إن نظر مجلس الأمن في مختلف جوانب الحالة في سورية لمدة يومين على التوالي هو نهج غير طبيعي تماما واستخدام غير رشيد لموارده. ونأسف لحقيقة أنه عند وضع برنامج عمل المجلس، اختار زملائنا الغربيون تغليب الأسباب السياسية على الفطرة السليمة. ونحض على إعطاء الأولوية لجودة اجتماعاتنا وليس عددها. ويمكن دائما طلب عقد اجتماعات إذا لزم الأمر، على نحو ما فعلنا خلال مبادرتنا اليوم.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، على إحاطته الثاقبة. إننا نتفهم صعوبة مهمته، نظرا لتعقيد المسائل المطروحة في سورية. واستمعنا باهتمام أيضا إلى إحاطة السيدة ثريا حجازي.

بعد ست سنوات من اعتماد القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لا تزال هناك صعوبات في تنفيذه. وقد ساعد هذا الوضع على إطالة أمد عذاب الشعب السوري ومعاناته. إن الحل السياسي هو المسار الرئيسي لتحقيق السلام في سورية. ويتطلب ذلك إقرار وقف إطلاق النار، واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي السورية، وإشراك جميع الأطراف في حوار بحسن نية.

وبعد ست جلسات من المناقشات في جنيف، لم تتفق الأطراف المتفاوضة بعد على مخطط لدستور وطني يتوافق مع تطلعات الشعب السوري. ويقضي تفتت الطبقة السياسية السورية وانعدام الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة على أي فرصة لتنفيذ نتائج هذا الحوار، لا سيما داخل اللجنة الدستورية، على الرغم من الآمال التي بعثها هيكلها الشامل للجميع. ومن المهم التأكيد على أنه لا ينبغي اعتبار عدم وجود تأخير في جولة المفاوضات الملازمة للعملية السياسية السورية بمثابة شيك على بياض للتقاعس عن العمل. ويلقي الجمود

التفاعلات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية مع سورية وترحب بحقيقة أن البلدان العربية تفكر بنشاط في عودتها الجادة إلى جامعة الدول العربية. ونأمل أن يسفر هذا الزخم المشجع عن نتائج عملية وأن يحقق تأزرا مع المساعي الحميدة للأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع بلدان المنطقة على تعزيز الحوار والتعاون وأن يهيئ الظروف الإيجابية لذلك.

في الختام، أود أن أكرر موقفنا الثابت: إن نظر المجلس في القضية السورية ثلاث مرات في الشهر لا ييسر النظر بصورة شاملة ومتكاملة في المسائل ذات الصلة. وينبغي النظر جديا في جمعها في جلسة واحدة أو وضع ترتيبات أخرى أكثر معقولة. وهذا لن يساعدنا في السعي إلى إيجاد حل شامل للمسائل ذات الصلة فحسب، بل سيقال أيضا من استخدام موارد المجلس.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته الوافية وعلى جهوده الدبلوماسية الحثيثة لإحراز تقدم في العملية السياسية. كما استمعنا باهتمام للإحاطة من ممثلة المجتمع المدني.

بعد مضي أكثر من عقد على الأزمة السورية، تؤمن دولة الإمارات إيمانا راسخا بأنه يتعين على المجتمع الدولي بلورة نهج جديد في تعامله مع الأزمة السورية بهدف إنهاؤها سلميا وبشكل مستدام. وتحقيقا لهذه الغايات، يود بلدي التركيز على الجوانب التالية:

أولا، تؤمن دولة الإمارات أن فتح قنوات للتواصل وبناء الجسور هو السبيل الأنجح لحل الأزمات التي طال أمدها، بما يخفف من معاناة الشعوب ويحقق الاستقرار المنشود. وعليه، فقد جاءت زيارة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، إلى دمشق مؤخرا ضمن مساعي بلدي نحو بناء الجسور في المنطقة. فنحن نرى أن الحوار والمشاركة البناءة ودعم كافة الجهود الدبلوماسية المبذولة سيساهم في إنهاء الأزمة السورية. لذلك، هدفت الزيارة إلى تغيير النظرة العامة على الأرض تجاه حل الأزمة السورية التي طال أمدها. ومن هذا المنطلق، نرى أهمية تعزيز وتفعيل الدور العربي

حقا على المسار السياسي، فإنه يحتاج إلى نهج متكامل إزاء المسائل الرئيسية التي تعرض سيادة سورية وأمنها وتميبتها للخطر من أجل تهيئة الظروف المواتية للعملية السياسية في البلد.

ثانيا، فيما يتعلق باحتلال قوى خارجية لسورية، ينبغي احترام السيادة السورية احتراما كاملا. وهذا هو المبدأ الذي ينبغي الإصرار عليه دائما عند التعامل مع المسألة السورية. ومن غير المسموح نشر أي قوات أجنبية في سورية، بما في ذلك في الجولان، دون موافقة الحكومة السورية. وسواء كنا نتحدث عن العملية العسكرية عبر الحدود السورية أو بناء مستوطنات في منطقة الجولان أو سرقة النفط من شمال شرقي سورية، فهي جميعا أمور تقوض سيادة البلد وتنتهك مصالح الشعب السوري وتفسد جهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وتحت الصين الدول المعنية على الاحترام الصادق لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ووقف الاحتلال والضم والهجمات على سورية.

ثالثا، فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، تعرب الصين عن قلقها إزاء الهجوم الذي شُن مؤخرا على السجن الذي يضم محتجزين إرهابيين في شمال شرقي سورية، والذي قد يؤدي إلى هروبهم. ونحث الأطراف المعنية على ضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث. فلا يمكن اعتبار وجود الإرهاب أمرا طبيعيا في سورية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا واضحا بشأن مكافحة الإرهاب وأن يتعاون في مكافحة الإرهاب، وفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس، وأن يحارب بصورة مشتركة القوى الإرهابية في سورية. ويجب أن نحترم قيادة الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب ويجب ألا نمارس الكيل بمكيالين. وترغب الصين في تعزيز الاتصالات والتنسيق مع سورية لمساعدتها على تحسين قدرتها على مكافحة الإرهاب.

رابعا، فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان المنطقة، فإن الوضع في سورية يؤثر على الأمن والاستقرار الإقليميين وسيصب إيجابا حل مبكر وشامل للمسألة السورية في المصلحة المشتركة لبلدان المنطقة. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة المعنية لتعزيز

له العيش الكريم في وطن آمن ومستقر. ونؤكد لكم أن دولة الإمارات ملتزمة بالعمل مع كافة أعضاء المجلس من أجل تحقيق هذه الأهداف.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة حجازي على إحاطتهما وأن أرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا. إننا نقدر جهود السيد بيدرسن للنهوض بالعملية السياسية، وكذلك مشاوراته مع الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك في إطار عملية أستانا. ولكن، كما قال المبعوث الخاص، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل، وهو أمر مؤسف للغاية.

يساورنا القلق إزاء أن الحالة الأمنية تواصل تدهورها. وقد سُجلت هجمات في محافظة إدلب، حيث تضررت البنية التحتية لإمدادات المياه المدنية، وكذلك في ميناء اللاذقية. ويُظهر الهجوم الأخير على سجن في الحسكة أن تنظيم داعش يكتسب قوة. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء رفاه وسلامة مئات الأطفال المحتجزين في ذلك السجن. إنهم ضحايا للإرهاب وحياتهم معرضة للخطر. ولهذا السبب، ندعو الدول التي يحملون جنسياتها إلى إعادتهم إلى أوطانهم على وجه السرعة.

ونظرا لعدم إحالة المجلس الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإننا نشيد بالتقدم المحرز على جبهات أخرى، مثل الحكم الذي أصدرته محكمة في كوبلنز، ألمانيا، في ١٣ كانون الثاني/يناير ضد الضابط المسؤول عن سجن "قرع الخطيب" في دمشق، الذي أُدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ويمكن أن يوفر هذا الحكم فضلا عن حكم آخر أصدرته نفس المحكمة في شباط/فبراير من العام الماضي، للضحايا شعورا بالعدالة وأن يمثل تقدما في العملية نحو تحقيق المساءلة.

أخيرا، تدين المكسيك انتهاكات السلامة الإقليمية لسورية وتدعو إلى التراجع عن الخطط التي أعلنت في كانون الأول/ديسمبر الماضي لبناء مستوطنات إسرائيلية في الجولان.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالمبعوث الخاص بيدرسن وأن أشكره على إحاطته وأن أشيد بعمله وجهوده. كما أشكر السيدة حجازي على ندائها المؤثر.

بشكل يتناسق مع الجهود الدبلوماسية للسيد غير بيدرسن ويدعمها، مما سيساهم في إحراز تقدم في المسار السياسي، أملا بإنهاء الأزمة وإعادة الأمن والاستقرار لسورية وللمنطقة.

ثانيا، نتفق مع المبعوث الخاص في تأكيده على أهمية خلق فرص يمكن عبرها اتخاذ خطوات تدريجية وملموسة، مما يتطلب العمل معا لدعم تفعيل اللجنة الدستورية. ومن هذا المنطلق، يحث بلدي على أن تتصب الجهود الحالية على تعزيز الحوار وتجاوز العقبات التي تسببت في عدم التوصل إلى توافق حول المبادئ الدستورية. ويجب هنا الأخذ بعين الاعتبار المرونة والواقعية التي حث عليها المبعوث الخاص بعد مشاوراته مع الأطراف السورية والإقليمية والدولية الفاعلة. وتشدد دولة الإمارات على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد الكفيل بإنهاء الأزمة السورية وأن إحراز تقدم حقيقي في العملية السياسية يتطلب من جميع الأطراف تقديم التنازلات اللازمة وبحسن نية مع السعي لبناء الثقة بما يتفق مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ثالثا، إن خلق بيئة مناسبة لتحقيق السلام والاستقرار في سورية يتطلب إنهاء التدخلات الأجنبية في الشأن السوري. ونشدد هنا على أهمية الحفاظ على وحدة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامة أراضيها. وفي هذا السياق، تؤيد دولة الإمارات دعوة الأمين العام والمبعوث الخاص لسورية للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في كافة أنحاء البلد، ونؤكد على أهمية الحفاظ عليه واستدامته. وبالمثل، يتعين مواصلة الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب في سورية. فاستمرار العمليات الإرهابية يُعد من أكثر العوامل التي تهدد الاستقرار والأمن في سورية والمنطقة. وعليه، يقلقنا استمرار تنظيم داعش شن هجماته الإرهابية، كما شهدنا مؤخرا من تطورات خطيرة في حي غويران في محافظة الحسكة، علاوة على استمرار استهدافهم مناطق دير الزور وشرق حمص.

وختاماً، نأمل أن يكون عام ٢٠٢٢ هو العام الذي يبذل فيه المجتمع الدولي كل ما ينبغي من جهود لإحراز تقدم ملحوظ نحو إنهاء الأزمة السورية، بما يلبي تطلعات الشعب السوري الشقيق ويوفر

القائم بين عشية وضحاها، ولكنها يمكن أن تكون بمثابة حافز لبناء سورية ديمقراطية جديدة. ويمكن أن تكون في صميم عملية تحويلية تتطلق في دوائر متحدة المركز، لتضم في نهاية المطاف جميع شرائح المجتمع السوري وتؤدي إلى بناء مؤسسات ديمقراطية تلتزم بسيادة القانون وتدعم حقوق الإنسان للجميع.

وأكرر تأكيد تأييد وفد بلدي للنهج المتدرج الذي يتبعه المبعوث الخاص. ويمكن لاتخاذ خطوات تدريجية وملموسة قابلة للتحقق أن يؤدي إلى بناء الثقة اللازمة لدفع العملية السياسية قدما. ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإطلاق سراح جميع المحتجزين السياسيين والوقف الفوري والكامل لجميع الهجمات على المناطق المدنية وللاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء والقتل خارج نطاق القضاء والقتل المستهدف والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدعم الاقتصادي والإنعاش المبكر، كلها خطوات أساسية ولكن ضرورية يجب اتخاذها. ولكنها ليست سوى خطوات أولية. إنها تمثل الأرضية، وليس السقف. ونود أيضا أن نرى خطة عمل تتضمن مؤشرات ملموسة وقابلة للقياس للتحقق من الكيفية التي تسهم بها المشاورات الثنائية مع أصحاب المصلحة المعنيين في دفع العملية السياسية قدما ولمعرفة أين تكمن العقبات وما ينبغي للمجلس أن يفعله للتغلب عليها.

(تكلم بالفرنسية)

من الصعب تحقيق انتقال سياسي قابل للاستمرار من دون عدالة انتقالية. وتتطلب الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سورية كغالة الانتصاف للسوريين المتضررين وإصلاح الهياكل التي سمحت للشر بأن يترسخ في سورية. إن ما حدث في سورية يجب ألا يتكرر مرة أخرى - سواء هناك أو في أي مكان آخر - ويمكننا الحيلولة دون ذلك من خلال مكافحة الإفلات من العقاب.

وتكتسي المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا أهمية حيوية لتحقيق انتقال سياسي مجد يجعل من سورية دولة ديمقراطية - دولة تحترم

اعتدنا على العنف والمعاناة اللذين تشكل سورية مصدرا لهما لدرجة أن الجمود المروع الذي يجد فيه ذلك البلد المدمر نفسه اليوم قد يبدو للبعض أنه إيجابي إلى حد ما. ولكن كما سمعنا من المبعوث الخاص، فإن القتال والعنف، بما في ذلك نشاط تنظيم داعش، لم يتوقفا. والجمود الحالي ليس أمرا يمكن للمجلس أن يستند إليه في التغلب على الحالة. فهو يزيد من معاناة الشعب السوري والعنف المستمر ضد المدنيين ومن الجوع والفقر المدقع والخوف والقلق والإرهاب ويحطم الآمال في مستقبل أكثر إشراقا للسوريين العاديين. واستمرار هذا الوضع الراهن أمر لا يمكن تحمله ويتعارض مع ما يمثله المجلس. ويجب أن نضع حدا له لنبث الأمل في مستقبل أفضل للشعب السوري. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية إنقاذ سورية من الجحيم. ويمكنه، بل وينبغي له، أن يعطي الأولوية لحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين وأن يزيل التهديدات المنهجية للسلام والأمن.

ويوفر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الأساس لانتقال سياسي حقيقي وشامل للجميع بمشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى للمرأة. ولذلك، ينبغي أن يكون تنفيذه الكامل أولوية مطلقة للمجلس، وهي أولوية تجاهلها النظام السوري في الماضي ولا يزال يتجاهلها فيما نتكلم. إن اللجنة الدستورية هي المنبر الوحيد القائم لصوغ وتنفيذ الانتقال السياسي، ولكنها أصابتنا حتى الآن بخيبة أمل بشكل رئيسي. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم وجود مشاركة واستثمار حقيقيين من قبل النظام. وتستعد اللجنة لعقد دورتها السابعة، كما سمعنا، دون أن تبرز أي تقدم ملموس. وهي تواصل تحطيم أرقامها القياسية دون أن تقوم بعمل يُذكر. ونؤيد بكل إخلاص العمل الدؤوب للمبعوث الخاص بيدرسن، بما في ذلك المبادرة التي أعلنها اليوم للتشاور مع أصحاب المصلحة لدفع العملية السياسية إلى الأمام. وهو يستحق أيضا الدعم الكامل من المجلس في ممارسة الضغط اللازم على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك النظام، من أجل دفع العملية السياسية قدما. ونظرا لعدم قدرة المجلس على الوقوف متحدا، وفي غياب أي جدول زمني أو مواعيد نهائية، فإن اللجنة الدستورية يمكن أن تصبح ستارا للتغطية على النقاعس وإدامة الوضع الراهن. ولن تغير العملية الدستورية الواقع

بدون أراض، يشكّلان تهديدا في سورية والعراق والعالم بأسره. ونرحب بالأبناء التي تعيد اليوم بأن قوات سورية الديمقراطية قد استعادت السيطرة على سجن غويران في الحسكة. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات التفصيلية والبناءة في مجلس الأمن غدا بشأن أفضل السبل للتصدي للتهديد الذي يشكّله داعش.

وتشعر المملكة المتحدة بالامتنان للجهود التي بذلها المبعوث الخاص بيدرسن مؤخرا لتحفيز النقاش بشأن اتباع نهج تدريجي يتقدم خطوة بخطوة، وإطلاعنا على آخر المستجدات بشأن تلك الجهود اليوم. وقد وافق المجلس في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) على أن عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة وحدها هي التي يمكن أن تنهي النزاع وتجلب السلام الدائم إلى سورية. وينبغي لأي عملية تتبع هذا النهج التدريجي أن تتمثل امتثالا كاملا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وتُصمم على نحو يحقق الصالح للشعب السوري وتكون مصحوبة بعملية تحقق واضحة. وبافتراض أن النظام السوري وداعميه مستعدون للمشاركة بحسن نية، فإننا على استعداد لدعم تلك العملية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بيدرسن والسيدة حجازي على إحاطتهما.

إن الحرب في سورية لم تنته بعد. ويشهد على ذلك استئناف النظام السوري لعمليات القصف في إدلب في نهاية كانون الأول/ديسمبر، بدعم من القوات الجوية الروسية. واستهدف القصف الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك مزرعتان ومحطة مياه تزود حوالي ٠٠٠ شخص بالمياه. وتدين فرنسا عمليات القصف تلك. وتدين أيضا بأشد العبارات الممكنة الهجوم الذي شنه داعش في ٢٠ كانون الثاني/يناير على مركز احتجاج في الحسكة، في شمال شرق سورية. ونشيد بقوات سورية الديمقراطية والتحالف الدولي على تحركاتهما ردا على ذلك الحدث. وتكرر فرنسا دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. فحماية المدنيين يجب أن تظل أولوية قصوى.

والحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع بشكل دائم، والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع، يظل

الحقوق الأساسية لمواطنيها وتعيش في سلام إلى جانب جيرانها. وندعم جميع الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى محاسبة مرتكبي الجرائم البشعة التي ارتكبت في سورية، بما في ذلك من خلال إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية وتطبيق ممارسة المحاكم الوطنية للولاية القضائية العالمية. فملايين من السوريين يريدون إجابات عن تساؤلاتهم. ومن واجبنا مساعدتهم في الحصول عليها.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن على الجهود المستمرة التي يبذلها هو وفريقه لتيسير التوصل إلى حل مستدام للنزاع، كما أشكر السيدة حجازي على إحاطتها القوية.

في عام ٢٠٢٢، سيدخل النزاع والأزمة الإنسانية في سورية عامها الثاني عشر. ولا يزال ما يصل إلى ١٣,٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وقد نزح أكثر من نصف سكان سورية جراء العنف. وعلى مدى السنوات الـ ١١ الماضية، ارتكب النظام السوري انتهاكات مروعة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتؤيد المملكة المتحدة بقوة الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات. فبدون إحراز تقدم سياسي وإجراء إصلاحات كبيرة ووضع حد للهجمات على المدنيين، لا يمكن اعتبار النظام السوري غير النادم على ما فعل صالحا للحكم.

وقد وقعت هذا العام حوادث متعددة في جميع أنحاء سورية ألحقت الضرر بالهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك إمدادات المياه، وزادت الأزمة الإنسانية سوءا وتسببت في فقدان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، لأرواحهم. وقد أسفر هجوم وقع في ٢٠ كانون الثاني/يناير، استهدفت فيه القذائف الهياكل الأساسية المدنية في عفرين، عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين وإصابة نحو ٣٠ آخرين، بمن فيهم نساء وأطفال، لا يزال بعضهم في حالة حرجة. وتدين الاستهداف المستمر للهياكل الأساسية المدنية وتدميرها في شمال غرب سورية.

وقد أبرزت التطورات التي شهدتها شمال شرق سورية خلال الأسبوع الماضي كيف أن داعش وأيديولوجيتها السامة لا يزالان، حتى

السياسية في سورية. وأرحب أيضا بالسيدة ثريا حجازي، مديرة مشروع "أطلق سراح" في شمال سورية، وأقدر الآراء التي أسهمت بها في مناقشات مجلس الأمن اليوم، كما أرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية في هذه الجلسة.

لقد شهدنا على مدار الأسبوع الماضي اشتباكات عنيفة في مدينة الحسكة في الشمال الشرقي في أعقاب هجمات تنظيم داعش على سجن غويران في محاولة لإطلاق سراح محتجزين من أعضاء المجموعة المسلحة. وتفيد التقارير بمقتل أكثر من ١٠٠ شخص، وتشريد نحو ٥٠.٠٠٠ شخص من ديارهم. ولا تزال هذه الهجمات في سورية تعوق العملية الصعبة أصلا المتمثلة في السعي إلى إيجاد حل سلمي من خلال الحوار والتوصل إلى توافق في الآراء. ونعرب عن تعازينا لأسر الذين لقوا حتفهم، ونكرر إدانتنا الشديدة لجميع أعمال الإرهاب ومظاهرة أي كان مرتكبها وأينما ارتكبت. ويجب ألا يُظهر المجتمع الدولي لنا في مكافحة الإرهاب ومحاسبة مرتكبيه.

وفي ظل هذه الظروف المثيرة للقلق، وإن كانت مألوفة، في سورية، أود أولا أن أؤكد من جديد دعم غانا لإيجاد حل سياسي للنزاع الدائر، وأشدد على أهمية مشاركة الأطراف البنّاءة بروح من حسن النية والاحترام المتبادل والتوصل إلى حلول توفيقية. ونحث المجلس على أن يدعم بشكل جماعي وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإعادة التزام جميع الأطراف بالعملية السياسية في إطار معايير القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ثانيا، على الرغم من التقدم المتواضع الذي أحرزته اللجنة الدستورية خلال دوراتها الست السابقة، يظل عملها جانبا هاما من عملية الانتقال ينبغي عدم عرقلته بحجة التحديات الإجرائية. ونعلم أن المسألة الحقيقية هي انعدام الثقة. ولذلك، سيكون من الضروري تعزيز تدابير بناء الثقة إذا أُريد إحراز تقدم جوهري في الجولات اللاحقة. ونؤيد عقد الجولة السابعة في وقت مبكر مع وضع استراتيجية واضحة ومتفق عليها بصورة متبادلة لمرحلة الصياغة، على الأقل في مجالات التوافق التي حُددت في الدورات السابقة.

خريطة الطريق التي ستقودنا نحو تحقيق ذلك. ولن يتحقق السلام الدائم في سورية حتى يُنفذ القرار بالكامل. وفي جنيف، في ١٢ كانون الثاني/يناير، انخرطت فرنسا في مشاورات مع المبعوث الخاص في إطار ذلك النهج التدريجي. وأود أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل للمبعوث الخاص. ويجب على كل جهة فاعلة أن تتحمل مسؤولياتها، وهذا ينطبق في المقام الأول على النظام السوري، الذي لا يرغب حاليا في اتخاذ أي إجراء، كما يتضح من عدم إحراز أي تقدم منذ عام ٢٠١٨ بشأن مصير الأشخاص المختفين. وفي ذلك الصدد، تؤيد فرنسا ما يبذله المبعوث الخاص من جهود لعقد دورة سابعة للجنة الدستورية وتأسف لعرقلة النظام السوري الممنهجة لأعمال الدورة السادسة.

وفي غياب حل سياسي متين، لا يوجد أي سبب على الإطلاق لتطبيع العلاقات مع النظام السوري. وموافقنا بشأن رفع الجزاءات وإعادة الإعمار لم تتغير. وأشار إلى موقف الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٧ الأعضاء فيه. وستظل أولويتنا هي العمل في تعاون وثيق مع شركائنا الأوروبيين من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. وما فتئ الاتحاد الأوروبي وفرنسا يقفان إلى جانب الشعب السوري. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢٥ بليون يورو في الاستجابة للآزمة السورية منذ عام ٢٠١١. وما دام هناك حل سياسي، فإن الاحتياجات ستستمر في الازدياد. وستشكّل إعادة الإعمار نهاية هذه العملية السياسية وليس بدايتها. وأؤكد مجددا أن على النظام، وداعميه، أن يتحملوا مسؤولياتهم.

وعلاوة على ذلك، تبرهن انتهاكات النظام السوري الممنهجة لحق الناس في العودة إلى سورية على أن شروط العودة الطوعية والأمنة والكرامة للاجئين لم تُستوف بعد. وأكرر، يجب على النظام أن يتحمل مسؤولياته. وستواصل فرنسا العمل بلا كلل لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سورية. ويجب محاسبة مرتكبي جميع هذا الجرائم على أفعالهم.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته وأشيد بجهوده الدؤوبة لدعم العملية

مناشدتها الطرفين الموافقة على ذلك التعهد والتعاون بشكل هادف وبناء لمصلحة ملايين السوريين الذين يعولون على قيادتهما لبناء مستقبل أكثر إشراقاً.

ونحيط علماً بوجه خاص بنهج دبلوماسية الصفقات الذي يتبعه المبعوث الخاص، والذي يهدف إلى تحديد خطوات تدريجية وتبادلية ومحددة ويمكن التحقق منها والاتفاق عليها، بالتوازي مع جهود اللجنة الدستورية. ونعتقد أن هذا النهج يمكن حقا أن يبني الثقة والاطمئنان اللازمين لدفع العملية السياسية إلى الأمام. وثمة حاجة كذلك إلى أن يبذل أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون المعنيون المزيد من الجهد في سياق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مع التركيز بصفة خاصة على ملف المفقودين والمحتجزين وأنشطة التعافي المبكر ومعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف آثار الجزاءات.

ويجب على جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والعالمية في سورية أن تعمل كذلك بطريقة منسقة لكي تسهم إسهاما إيجابيا في العملية السياسية في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية. ونشيد مرة أخرى بتواصل المبعوث الخاص المستمر مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية، بما في ذلك في سياق الاجتماع المنعقد حاليا في النرويج. فذلك يدل على الالتزام بضمان تمثيل المرأة على قدم المساواة في العملية السياسية، فضلا عن تلبية احتياجات جموع النساء السوريات اللاتي يمثلن المجلس الاستشاري. ونحث بصفة خاصة في ذلك الصدد على إعداد برامج لتمكين الاقتصادي والاجتماعي تستهدف اللاجئات والنازحات داخليا والنساء المحتاجات إلى المساعدة الإنسانية.

وعلى الصعيد الأمني، فإن الضربات الجوية التي ما زال يُبلغ عنها في شمال غرب سورية، فضلا عن الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في عفرين ودرعا، تعرض حياة الكثير من الناس للخطر، ما يثير قلقا بالغا. وندين تلك الحوادث، بما في ذلك الهجوم الأخير على أحد السجون، والذي أودى بحياة العديد من الأشخاص وخلف الكثير من الجرحى. ومن الضروري أن تكون هناك مساءلة عن

ثالثا، ترحب غانا بالنهج المتبع لجعل المرأة جزءا من حل النزاع في سورية، منوهة إلى أن النساء يشكلن نحو ٣٠ في المائة من المشاركين في اللجنة الدستورية. كما يجب أن تستمر مشاورات المبعوث الخاص في جنيف مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية في إطار التدابير الرامية إلى إشراك المرأة في العملية السياسية الأوسع نطاقا. وكذلك ندعو إلى مشاركة الشباب والمجتمع المدني من أجل ضمان إيجاد حل دائم وشامل للجميع.

أخيرا، ندعو إلى وضع حد للانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان ونسلط الضوء على ضرورة معالجة قضايا الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي للأشخاص، بمن فيهم الأطفال، في انتهاك للقانون الدولي.

وفي الختام، أود أن أوجه نداء من أجل تشكيل جبهة موحدة في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يجسد الهدف الجماعي للمجلس المتمثل في دعم إيجاد سلام عادل ودائم في سورية.

السيدة تورويتيش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر السيد

بيدرسن والسيدة ثريا حجازي على إحاطتهما بعد ظهر اليوم.

إذ نبدأ عاما آخر من المداولات الشهرية بشأن الوضع السياسي في سورية، فإن الحاجة إلى إحراز تقدم يمكن أن يحقق السلام المنشود منذ فترة طويلة للشعب السوري باتت أكثر ضرورة وإلحاحا من أي وقت مضى. وكما قلنا من قبل، لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية. ولذلك، فإنني أعيد تأكيد تضامن كينيا مع الشعب السوري في سعيه إلى إحلال السلام الذي نعتقد أنه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حوار سياسي يقوده السوريون ويمسكون بزمامه، مع دعم من المجتمع الدولي.

ويمثل تحقيق اللجنة الدستورية لتقدم ملموس مفتاحا حاسما لإطلاق المسار السياسي. وعلى الرغم من أننا نشيد بعمل المبعوث الخاص المتواصل في دمشق، فإننا نأسف لعدم الاتفاق على منهجية عقد الجولة السابعة من مشاورات اللجنة الدستورية. وتعيد كينيا تأكيد

الجهات الفاعلة الخارجية في النزاع، المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن، سلبا على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات السورية لإعطاء الأولوية لعودة النازحين السوريين إلى مناطقهم الأصلية.

وعلى الصعيد الأمني، ما زال يساورنا القلق إزاء الوضع العام في سورية، بما في تزايد انتهاكات وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء، بما في ذلك الاستقزازات العسكرية مثل الضربات الصاروخية، قد يؤدي إلى أعمال عنف واضطرابات في سورية. وعلاوة على ذلك، ينبغي التصدي على وجه السرعة للنفوذ المتزايد للجماعات الإرهابية في مخيمات النازحين مثل الركبان والهول.

إن جماعات تصنفها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وهيئة تحرير الشام، كما ورد في تقارير الأمين العام الصادرة مؤخرا، استمرت في اكتساب القوة في سورية. كما كثف تنظيم داعش أنشطته، وهو ما يتضح من الهجوم على سجن الحسكة الأسبوع الماضي. ويشير الهجوم الذي شنه تنظيم داعش في العراق إلى قوة هذه الجماعة الإرهابية في المنطقة تتعزز. وندين بشدة هذه الهجمات، ونكرر التأكيد على أن مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي لا يمكن، بل لا ينبغي المساس بها لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

إن عودة ظهور تنظيم داعش في سورية والعراق يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل المجتمع الدولي. ولا يمكن هزيمة الإرهابيين بتشكيل تحالفات مع كيانات أو جماعات غير ذات سيادة. والواقع أن هذا النهج المنحرف سيؤدي إلى نتائج عكسية لجهودنا الجماعية.

ومع دخول النزاع السوري عامه الثاني عشر في آذار/مارس من هذا العام، لا تزال معاناة الشعب السوري تتضاعف مرات ومرات. ولذلك لا يزال دعم المجتمع الدولي للتصدي للتحديات الإنسانية يمثل جزءا لا يتجزأ من نجاح العملية السياسية. والهند، من جانبها، على استعداد لدعم الشعب السوري الصديق بأي وسيلة ممكنة، كما واصلنا

الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الأبرياء. وكما أظهرت لنا الهجمات الأخيرة التي شنها تنظيم داعش، فإن اتخاذ إجراءات متضافرة وعاجلة ضد الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن مثل تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام بات أكثر أهمية من أي وقت مضى. وندعو كينيا إلى اتخاذ إجراءات جماعية قوية لمكافحة هذه الجماعات. وفي الختام، ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى التركيز على مصالح الشعب السوري.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الشاملة اليوم. كما أشكر السيدة ثريا حجازي على طرح وجهة نظر المجتمع المدني في هذه الجلسة.

قدم لنا المبعوث الخاص إحاطة مفصلة عن جهوده الأخيرة للعمل بشكل استباقي مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك زيارته لدمشق. ونرحب بزياراته الأخيرة إلى طهران والدوحة وبمشاركة مكتبه في عملية أستانا وبمشاركته مع ألمانيا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي. ونؤيد نهج اتخاذ خطوات مقابل أخرى الذي يتبعه ونأمل أن تؤتي جهوده ثمارها قريبا وأن تُتوج بعقد جولة سابعة من مفاوضات اللجنة الدستورية وإحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما زلنا نؤكد على الأهمية الحاسمة لبناء الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة الخارجية. وتبعث الاتصالات الدبلوماسية التي جرت مؤخرا بين دمشق وعواصم أخرى في المنطقة على الاطمئنان. ونرحب بقراري الإمارات العربية المتحدة والبحرين التحرك نحو تطبيع العلاقات الدبلوماسية عن طريق إعادة فتح سفارتيهما في دمشق. كما نرحب بقرار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول اختيار دمشق لاستضافة مؤتمر الطاقة العربي لعام ٢٠٢٤.

ما فتئت الهند تعيد التأكيد منذ بداية النزاع في سورية على أن فرض حلول خارجية لا يمكن أن يساعد في حلها. فالأمر متروك للسوريين ليقرروا ما هو الأفضل لسورية وللمستقبلهم. وقد أثر تدخل

كما نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تصاعد حوادث العنف في الجزء الشمالي الغربي من البلد. واستهداف المدنيين الذي يسفر عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال الأبرياء، أمر يستحق الشجب تماما. فلنكن واضحين في هذا الصدد: إن الهجمات المتعمدة ضد المدنيين هي جرائم حرب. وفي الأيام الأربعة الأولى من شهر كانون الثاني/يناير وحده، أفادت اليونيسف بمقتل طفلين وإصابة خمسة آخرين بالقرب من إدلب. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ تدابير حازمة لمنع وقوع إصابات في صفوف الأطفال.

إن المساءلة عن هذه الهجمات، وعلى جميع الجرائم المرتكبة في سورية، أمر ضروري للسلام. والعدالة حق لكل ضحية وكل ناج. ترحب أيرلندا باحتتام الإجراءات القضائية ضد ضابط مخابرات سوري سابق في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز، التي أدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة.

ونشيد بألمانيا والدول الأخرى التي اتخذت إجراءات محلية لمحكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سورية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمساعدة الشعب السوري على تحقيق العدالة التي يستحقها. وتؤيد أيرلندا بقوة جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك عمل لجنة التحقيق بشأن سورية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة.

وندعو الطرفين إلى وضع حد لإساءة معاملة العائدين، ونحث البلدان المضيفة للاجئين على احترام التزاماتها بموجب قانون اللاجئين، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. ولا تتوفر في سورية بعد بيئة آمنة لعودة اللاجئين، وأذكر في هذا الصدد أن جميع عمليات العودة يجب أن تكون آمنة وطوعية وكريمة.

ونحن قلقون للغاية إزاء اعتقال عشرات الآلاف من الأشخاص في سورية بشكل غير قانوني واختفائهم قسرا. ولا تزال المعاناة القاسية التي تشهدها أسر المفقودين والمختفين قسرا مستمرة. وتذكر أيرلندا بأن

القيام بذلك منذ بدء هذا النزاع لأول مرة. وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام الهند بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد غير بيدرسن على ما قدمه من معلومات مستكملة وعلى عمله الدؤوب، بما في ذلك تفاعلاته الواسعة مع دمشق. ونعرب عن تقديرنا لذلك حقا. وأود أيضا أن أشكر السيدة ثريا حجازي على إحاطتها بالبيعة والمؤثرة التي قدمتها في وقت سابق، والتي ذكرتنا بالمحنة الرهيبة للكثيرين، ولا سيما النساء والأطفال العالقين في هذا النزاع المروع. كما ذكرتنا بضرورة أن يكون للمرأة مكان على الطاولة لكي تتجح السياسة، وتحقق العدالة.

وننتي على السيد بيدرسن لتفاعله المستمر مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية. فمن الضروري أن تعطى الأولوية لإشراك الناشطات وبناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان، على غرار ثريا، ومشاركتهن مشاركة مجدية. وأود أن أشير، بطبيعة الحال، إلى أن الدور الاستشاري ليس ما نحتاج إليه حقا. بل نريد أن نتأكد من وجود فرص موضوعية ومباشرة لمشاركة المرأة. ونريد أن نرى النساء على الطاولة في القاعة التي تجري فيها المفاوضات السياسية.

وتكرر أيرلندا دعوتها للسلطات السورية إلى المشاركة بصورة مجدية مع اللجنة الدستورية. وهذه المشاركة ضرورية لضمان التقدم السياسي بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكما سمع السيد بيدرسن يوم الإثنين في بروكسل، فإن أيرلندا وشركاءنا في الاتحاد الأوروبي قد أحاطوا علما إيجابيا بأفكاره بشأن "خطوة مقابل خطوة"، ونتطلع جميعا إلى مزيد من المشاركة. ومع ذلك، من الضروري أيضا أن تشارك دمشق في جهوده.

إننا ندين بشدة الهجوم الذي شنه تنظيم داعش مؤخرا في مدينة الحسكة، ونشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد بأن هناك مدنيين بين القتلى. ويجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بضمان هزيمة تنظيم داعش الدائمة.

من أجل محاولة إيجاد مخرج من المأزق الحالي في العملية السياسية. يقدم القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) خارطة طريق يمكن أن تعيد وحدة سورية وسيادتها. ونتابع عن كثب فكرة اتخاذ خطوات جديدة تدريجية ومتبادلة وواقعية ويمكن التحقق منها ذات طابع سياسي واقتصادي في محاولة لبناء الثقة والمساعدة على دفع العملية السياسية إلى الأمام.

وفي هذا الصدد، تحت البرازيل أعضاء اللجنة الدستورية على تسوية خلافاتهم والانخراط بجدية في صياغة دستور جديد يفضي إلى السلام والاستقرار والمصالحة. وينبغي أن يسفر الاجتماع القادم للجنة الدستورية في جنيف عن نتائج ملموسة طال انتظارها.

وتكرر البرازيل دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لتخفيف معاناة السكان السوريين، وتدين استخدام الإرهاب وجميع أشكال العنف ضد المدنيين. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الامتناع عن إيذاء المدنيين والامتناع للقانون الدولي الإنساني.

والوجود المتزايد والمستمر للجماعات الإرهابية على الأراضي السورية يبعث على القلق بشكل خاص. وتكرر البرازيل دعوة اليونسيف لجميع الأطراف في سورية إلى إبقاء الأطفال بمنأى عن الأذى وحمايتهم في جميع الأوقات.

وفي حين يفاقم الشتاء القارس البرودة من الحالة السيئة أصلا في المخيمات والمستوطنات العشوائية في جميع أنحاء سورية، ينبغي أن يستمر التدفق المستمر للمساعدات الدولية المنقذة للحياة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة الإعفاءات الإنسانية من أي جزاءات لضمان عدم تقويض إمكانية الحصول على الغذاء والمأوى والإمدادات الصحية الأساسية لمن هم في أمس الحاجة إليها خلال هذا الشتاء القارس.

في عام ٢٠٢٢، دعونا لا نأمل فحسب، بل نعمل بجهد من أجل التوصل إلى نتيجة سياسية مواتية لسورية من أجل تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة التي يرغب فيها الشعب السوري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلة النرويج.

الاحتجاز التعسفي كان المحرك الرئيسي للاحتجاجات في عام ٢٠١١، وندعو مرة أخرى جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة السورية، إلى الإفراج من جانب واحد عن المحتجزين بصورة غير قانونية وتوضيح مصير المفقودين وأماكن وجودهم.

وإن بدأ عاما جديدا، من الضروري أن يضاعف مجلس الأمن جهوده لدعم السيد غير بيدرسن في عمله كمبعوث خاص. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية في هذا الصدد عن العمل على ضمان إحراز تقدم جوهري ومجد نحو حل سياسي شامل للجميع في سورية. وسنؤدي بالتأكيد دورنا في مجلس الأمن للمساعدة في تحقيق السلام الذي طال انتظاره والذي تمس حاجه الشعب السوري إليه.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته بشأن الحالة على أرض الواقع. وأشكر السيدة حجازي على إحاطتها. ويرحب وفد البرازيل بوفود الجمهورية العربية السورية وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية في جلسة اليوم.

ومن غير المشجع السماع من مقامي الإحاطات أنه يبدو ليس هناك حتى الآن أي علامات على التخفيف من مستوى معاناة الشعب السوري، وأنه يبدو ليس هناك بصيص أمل، وأنه لا يوجد أفق سياسي بعد سنوات عديدة من النزاع. فالعنف المستمر والأزمة الاقتصادية الحادة مع تصاعد الجوع والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وتوقف عملية السلام تشكل، على حد تعبير المبعوث الخاص بيدرسن، "وضعا رهنا غير مقبول".

ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة وتملكها وتقودها سورية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على وحدة الأراضي السورية، هي وحدها التي ستحقق السلام الدائم وتخفف من معاناة الشعب السوري. ونتفق مع المبعوث الخاص على أن المأزق الاستراتيجي على أرض الواقع يعزز الافتراض بأن الحل العسكري لا يزال بعيد المنال ومضرا بمستقبل سورية.

وتهنئ البرازيل المبعوث الخاص على جهوده الواسعة النطاق في مجال التوعية الرامية إلى إعادة إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين

إن الهجوم على السجن في الحسكة في ٢٠ كانون الثاني/يناير أحد أكبر الأعمال المنسقة التي يقوم بها تنظيم داعش منذ إعلان هزيمة التنظيم الإرهابي إقليميا في سورية في عام ٢٠١٩. وهذا يبين بوضوح تام أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال نشطا وقادرا وأنه يمثل تهديدا يجب أن نواصل محاربتة. ويساورنا القلق من أن عدم وجود حل سياسي للأزمة السورية يعطي مجالا أكبر لنمو تنظيم داعش.

وعلاوة على ذلك، نشعر بقلق عميق إزاء الحالة بالنسبة للمدنيين في الحسكة. ومن دواعي القلق الشديد أن عددا كبيرا من الصبية قد تعرضوا للقتال بين تنظيم داعش وقوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد، بل وتعرضوا للإصابة أو القتل.

واسمحوا لي أن أختتم اليوم بإعادة تأكيد التزام النرويج المستمر بإيجاد حل سياسي شامل يملكه زمابه ويقوده السوريون، فضلا عن معالجة الحالة الإنسانية والاقتصادية والأمنية في الميدان. وقضايا مثل الإفراج عن المحتجزين والعودة الآمنة والكرامة للاجئين ومكافحة الإرهاب وضمن الإصلاح السياسي الشامل للجميع، هي قضايا أساسية لوضع حد لمأساة الشعب السوري ومعاناته التي طال أمدها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): اليوم، يعقد مجلس الأمن جلسة لمناقشة الوضع السياسي في الجمهورية العربية السورية، وغدا سيعقد المجلس جلسة ثانية حول الشأن الإنساني. وقبل أيام، كان لديه جلسة عن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.8946)، تطرق البعض خلالها بشكل انتقائي ومنحاز للوضع في سورية. وفي مطلع كل شهر يعقد المجلس جلسة عن ما يسمى بالملف الكيميائي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يناقش المجلس فعلا خلال هذه الجلسات الشهرية الوضع في سورية؟ أم أنها أصبحت مجرد منبر

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. نحن نقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها هو وفريقه للبحث عن حل سياسي في سورية. وأود أيضا أن أشكر السيدة ثريا حجازي على كلماتها الهامة هنا اليوم.

وأود أن أعرب عن أملنا الصادق في أن يجلب عام ٢٠٢٢ معه تقدما في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. غير أنه من الضروري، لكي يحدث ذلك، أن تقوم كل من الأطراف السورية ونحن، المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود لتجاوز هذا المأزق الاستراتيجي.

ولدينا بالفعل إطار لحل سياسي متفق عليه بتوافق الآراء في مجلس الأمن. والآن لا بد من بذل المزيد من الجهود لتنفيذه. وتحت النرويج جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في النزاع على الإسهام بصورة بناءة وبنوايا حسنة واتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدما على المسار السياسي. واسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر تأكيد دعم النرويج للمبعوث الخاص بيدرسن، بما في ذلك جهوده الأخيرة لتعزيز نهج "خطوة بخطوة" وجهوده الرامية إلى السعي إلى إحراز تقدم في عمل اللجنة الدستورية. ويجب علينا جميعا أن نسهم في العملية بتحديد الخطوات التي يمكن أن تضفي زخما جديدا على العملية السياسية وأن تبرز تقدما حقيقيا من أجل الشعب السوري وجيرانه والمجتمع الدولي الأوسع.

ويتطلب إنهاء النزاع في سورية بشكل مستدام إشراك جميع الأطراف المعنية والاستماع إليها. ويشمل ذلك مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جوانب جدول أعمال السلام والأمن وتحديد أولويات مشاركة المرأة المباشرة في الآليات الرسمية. ونشكر السيدة حجازي على تذكير المجلس بأهمية ذلك اليوم.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد على أهمية عمل ودور المجلس الاستشاري للمرأة السورية في إشراك مجموعة متنوعة من آراء المرأة السورية في العملية السياسية وفي عمل المبعوث الخاص. ويسر النرويج أن تدعمه.

يحقق تطلعات الشعب السوري ويكفل الالتزام الكامل بسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها.

ومن هذا المنطلق، سهلت الحكومة السورية إطلاق عمل اللجنة الدستورية، وهي تتابعه بكل اهتمام، رغم إدراكها للدور المعرقل الذي يقوم به النظام التركي وممثلوه، وبعض الدول الغربية التي ليس لديها مصلحة في نجاح عمل هذه اللجنة.

تشدد سورية على ضرورة التزام المبعوث الخاص بدوره كميسر، وأن يعمل على تنفيذ نصوص الورقة المرجعية بين الأطراف، دون التدخل في الحوار الموضوعي الذي يدور بين أعضاء اللجنة، وأن ينقل صورة ما يجري بكل حيادية وموضوعية.

تتطلع سورية إلى عقد الجلسة السابعة للجنة الدستورية، وتشديد بالانخراط الإيجابي البناء للوفد الوطني في الجولات الست السابقة، وتقديمه مقترحات تعكس تطلعات السوريين. كما تشدد على رفض أي تدخل خارجي في أعمال هذه اللجنة، أو عرقلة عملها أو محاولة فرض جداول زمنية مصطنعة أو خلاصات مسبقة له، أو تجاوز الأحكام الواردة في الورقة المرجعية المتفق عليها، تحت أي ذرائع.

وتشدد الجمهورية العربية السورية على أنه من غير المقبول الاستمرار في تجاهل الانتهاكات الخطيرة لسيادتها واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، التي أكدت عليها جميع قرارات المجلس ذات الصلة، أو صرف النظر عن التحديات الجسيمة التي تواجه تحسين الوضع الإنساني للشعب السوري جراء الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة عليه، والتي تتعارض جملة وتفصيلاً مع مصلحة الشعب السوري التي يزعم البعض حرصه عليها.

وتؤكد سورية أن على مجلس الأمن أن يتحرك وبشكل عاجل وحازم من أجل:

أولاً، فرض احترام قراراته وقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ووضعها موضع التطبيق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي له، والتصدي للمخططات الإسرائيلية الرامية لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الجولان ومضاعفة عدد

لبعض الدول لتكرار ادعاءات واتهامات لا أساس لها من الصحة ضد الحكومة السورية ومحاولة الإساءة إليها.

ما معنى أن يعقد المجلس كل هذه الجلسات ولا يعقد جلسة طارئة واحدة لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد سيادة سورية، أو لإدانة ممارسات قوات الاحتلال الأمريكية أو التركية؟ ولماذا لا يتحرك المجلس لاعتماد بيان رئاسي أو صحفي يدين صراحة وبلا لبس كل تلك الانتهاكات لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة؟ ألا تستحق كل تلك الانتهاكات الجسيمة والمتواصلة منذ سنوات تخصيص المجلس جلسة واحدة تظهر للشعب السوري وللرأي العام العالمي اضطلاعه بمسؤولياته، بموجب الميثاق، وتعامله بجدية مع تلك التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الإقليمي والدولي؟

إن ما جرى ويجري حالياً في مدينة الحسكة يستدعي نظر مجلس الأمن العاجل في تداعيات هذه الأحداث الخطيرة والناجمة عن جرائم تنظيم داعش الإرهابي وميليشيا قسد الانفصالية وقوات الاحتلال الأمريكية. والناجمة أيضاً عن إصرار حكومات بعض الدول على عدم تحمل مسؤولياتها في استعادة مواطنيها من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم المحتجزين في مخيمات ومراكز اعتقال في شمال شرق سورية ومحاکمتهم وإعادة تأهيلهم على أراضيها، بما يضر وبشكل نهائي حدا لوجودهم على الأراضي السورية وإنهاء الوجود اللاشعري لقوات الاحتلال الأمريكية.

ووفدي يؤكد أن أي نقاش للوضع في بلدي سيبقى قاصراً وسيمثل هدراً للجهد والوقت طالما استمرت محاولات بعض الدول الغربية في التغطية على التحديات الأساسية التي تواجه سورية وصرف النظر عن الممارسات العدوانية التي تقام الوضع فيها وتلقي بآثارها الكارثية على حياة كل سوري.

لقد استمعنا إلى إحاطة المبعوث الخاص غير بيدرسن وإلى بيانات الزملاء والزميلات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس. ومن جانبنا نود التأكيد على التزام الجمهورية العربية السورية بالحل السياسي القائم على الحوار الوطني السوري السوري بملكية وقيادة سورية، والذي

على بقايا التنظيمات الإرهابية في سورية، كتنظيمي داعش وجبهة النصرة/هيئة تحرير الشام، ومساءلة الدول الراعية للتنظيمات الإرهابية عن انتهاكاتها وعن كل قطرة دم أريقت في سورية على أيدي تلك التنظيمات الإرهابية.

ختاماً، إن مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين تتطلب منه التحرك العاجل للتصدي لأي خروقات لميثاق الأمم المتحدة أو لردع أي انتهاكات لقراراته، والتعامل مع القضايا المعروضة أمامه بحياد وموضوعية، بما في ذلك عدم السماح باستخدامه منصة من قبل بعض الدول لاستهداف دول أخرى في الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): كثيراً ما نتكلم في هذه القاعة عن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وحقبة الأمر أن السبب الجذري للأزمة في سورية سياسي. الشعب السوري حُرِمَ من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لقد عرفوا الظلم لعقود - الظلم المتمثل في عدم وجود حماية لدستور ملائم. نشأ الصراع عندما تغلب الشعب السوري على الخوف وسعى للحصول على الحقوق والحريات الديمقراطية ودستور ديمقراطي. ولا يمكننا أن ندعي أنه إذا توقفت الأعمال العدائية، سيكون الشعب السوري سعيداً بالعودة إلى الوضع القائم قبل الصراع. ويبقى السبب الجذري للصراع، وهو تقييد نظام الأسد للحقوق والحريات الأساسية.

ونحن نتكلم عن المساءلة في هذه القاعة. ولذلك، يجب أن نظل خاضعين للمساءلة أمام الشعب السوري. ومع ذلك، هناك بعض الذين يرغبون في تطبيع العلاقات مع النظام، في حين يجب علينا بدلاً من ذلك تطبيع تنفيذ حقوق الإنسان العالمية الممنوحة للشعب السوري. ونحن نعلم أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو دفع العملية السياسية قدماً من خلال اللجنة الدستورية، وبالتالي التوصل إلى تسوية سياسية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ووفقاً لذلك النهج، عقدنا الاجتماع الدولي السابع عشر بشأن سورية في صيغة أستانا.

المستوطنين فيه، وإلزام إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - بوقف اعتداءاتها الهستيرية المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية ومساءلتها عنها.

ثانياً، إنهاء الاحتلال التركي للأراضي السورية في شمال وشرق غرب البلد، ووقف جرائم النظام التركي وممارساته القائمة على رعاية الإرهاب، ونشر الفوضى والدمار، والتتريك والتهجير، والتغيير الديمغرافي، ونهب الممتلكات والموارد الاقتصادية، واستخدام مياه الشرب كأداة حرب ضد ملايين السوريين ومساءلته عنها.

ثالثاً، وضع حد للوجود اللاشعري للقوات الأمريكية في شمال شرق سورية وفي جنوب غرب البلد، وإدانة رعايتها لميليشيا قسد الانفصالية أو للكيانات الإرهابية، مثل تنظيم مغاوير الثورة، في منطقة التنف ومخيم الركبان، ووقف عمليات نهبها وتهريبها للثروات الوطنية. وما شهدته محافظة الحسكة خلال الأيام الماضية من هجوم إرهابي داعش، والمجازر التي ارتكبتها قسد بحق الأبرياء، والتدمير المنهجي الهائل للبنية التحتية الذي قام به سلاح الطيران لقوات الاحتلال الأمريكي وأدى لمقتل الكثير من المدنيين، وإجبار الآلاف من الأسر على الرحيل عن منازلها بحثاً عن ملاذ آمن، كلها تتدرج في إطار المحاولات الأمريكية الرامية إلى إعادة تدوير تنظيم داعش الإرهابي وإعطاء مبرر لبقاء القوات الأمريكية في تلك المنطقة، لا سيما في ضوء تعاضم المطالبات المحلية والدولية بخروجها من الأراضي السورية.

رابعاً، وقف سياسات الإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي المتمثلة بالتدابير اللاقانونية واللاإنسانية والأخلاقية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، والتي أثرت بشكل كارثي على مختلف أوجه حياته اليومية، لا سيما في ظل نقشي جائحة كوفيد-١٩ والتغير المناخي الحاد، الذي رافقه جفاف واحتباس للأمطار وبرد شديد في هذا الشتاء.

خامساً، وضع قراراته ذات الصلة بمكافحة الإرهاب موضع التطبيق وكفالة احترامها ودعم جهود الدولة السورية وحلفائها للقضاء

العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أو داعش، ستدفع ثمن الفضائع التي ترتكبها. ولن تقبل تركيا أبداً أي منظمة إرهابية. ولن تجد أي منظمة إرهابية ملاذاً آمناً على طول حدودنا.

ومن أجل إيجاد حل سياسي دائم في سوريا، لا ينبغي أن يكون هناك أي دعم من المجتمع الدولي للنظام أو للمنظمات الإرهابية. لقد عهد العالم إلى الأعضاء الدائمين في المجلس بالحفاظ على السلام العالمي، والتمسك بميثاق الأمم المتحدة، وحماية الشعوب التي تعهدنا بخدمتها. وقد انتخبنا أعضاء غير الدائمين ليفعلوا الشيء نفسه. وللأسف، خذل مجلس الأمن الشعب السوري حتى الآن. ونحن نناشد جميع أعضاء المجلس أن يتخذوا إجراءات الآن وأن ينقذوا الشعب السوري ومستقبله.

ولن نمح أكاذيب النظام السوري وادعاءاته التي لا أساس لها من الصحة شرف الرد. إن وجودهم هنا إهانة للسوريين الذين فقدوا حياتهم على يد النظام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شهدت سورية خلال عام ٢٠٢١ حالة عسكرية هادئة نسبياً وعودة تدريجية للاجئين والمشردين. وفي الوقت نفسه، تحسنت العلاقات الثنائية السورية مع بعض البلدان. وبالمثل، فإن عقد الاجتماعين الخامس والسادس للجنة الدستورية، على الرغم من التحديات، قد أثار الآمال في تقارب الآراء فيما بين الأطراف.

وعلى الرغم من هذه التطورات الهامة، لا تزال سيادة سورية وسلامتها الإقليمية تنتهكان انتهاكاً خطيراً، سواء بالاحتلال أو من خلال اعتداءات النظام الإسرائيلي والأنشطة الإرهابية. وعلى هذا النحو، تتواصل معاناة الشعب السوري الناجمة عن الاحتلال والعدوان، فضلاً عن فرض جزاءات غير مشروعة وغير إنسانية.

إن الأزمة السورية ليس لها حل عسكري ولا يمكن أن تنتهي بدون وضع حد لاحتلالها واستعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية ومواجهة

ونحن نؤيد ونقدر الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن، والتي نأمل أن تؤدي إلى نجاح اللجنة الدستورية. ومع ذلك، لم نر حتى الآن أي نوايا حسنة من جانب النظام. ومن الواضح أنهم يعتمرون تعطيل العملية حتى يقتلوا المعارضة على الأرض. وهجمات النظام في إدلب تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية على وجه التحديد. ودمرت الغارات محطة الضخ في العرشاني، التي تعمل كمصدر للمياه لما يقرب من ربع مليون شخص. والهجوم الذي استهدف مزرعة مؤخرًا هو مثال آخر على العنف الذي يرتكبه النظام. وقد أصبحت تلك الهجمات أمراً مألوفاً، ولكن ذلك لا يجعلها أقل بشاعة. إنها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني.

وقد ربطت بعض الجهات الفاعلة في المنطقة بشكل مضلل آمالها في القضاء على داعش بمنظمة إرهابية أخرى - حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. ولطالما حذرنا المجتمع الدولي من تلك المنظمة الإرهابية. وفي مناسبات عديدة، أعربنا عن قلقنا من إطلاق سراح أعضاء داعش مقابل رشاًوى، الأمر الذي لن يساعد إلا في اتباعها. وقد أظهر الهروب الأخير من السجن وما تلاه من اشتباكات مرة أخرى عجز قوات سورية الديمقراطية (قسد) التي يهيمن عليها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وعدم موثوقيتها.

ولنتناول بإيجاز أيضاً، من أجل المجلس، أعمال العدوان التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. لقد قتل أكثر من ٣٥٠ مدنياً في العام الماضي خلال هجمات إرهابية شنها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. هاجموا مستشفى الشفاء في عفرين. وجندوا الأطفال. ومنعوا المدنيين من العودة إلى ديارهم، بمن فيهم الأكراد والأيزيديون. وقاموا بقمع الاحتجاجات المدنية السلمية بعنف. واعتقلوا مدرسي اللغة العربية. وتلك الأعمال والفضائع موثقة جيداً في تقارير المنظمات الدولية والوكالات غير الحكومية.

ومؤخراً، يوم الخميس الماضي، قتل سبعة مدنيين، خمسة منهم من الأطفال، وأصيب ٣٠ مدنياً بنيران الصواريخ التي أطلقتها الجماعة الإرهابية. ونؤكد للمجلس أن جميع المنظمات الإرهابية، من حزب

على اللجنة أن تعمل وفقا لمعاييرها المرجعية وقواعدها الداخلية، بدون أي تدخل أو ضغط خارجي ومن دون تحديد أي موعد نهائي مصطنع لعملها أو أي شروط أخرى ذات طابع مماثل. وفي نهاية المطاف، يجب أن يكون جهدا تقوده سورية حقا وتملك زمامه، ويجب أن يقتصر دور الأمم المتحدة حصرا على تسهيل تلك العملية.

وستواصل إيران تقديم مساهمتها الجادة في الجهود المتصلة بإطلاق سراح المحتجزين، وتحث جميع الأطراف في هذا الصدد على التعاون من أجل تحقيق ذلك المسعى الإنساني النبيل. لقد كان اعتماد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع في العام الماضي تطورا هاما. ويجب تنفيذ القرار تنفيذا كاملا وفعالا ومتوازنا، لا سيما فيما يتعلق بمشاريع التعافي المبكر ورفع الجزاءات الأحادية الجانب. ونحن نرفض مرة أخرى الأنشطة الانفصالية ومبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة في سورية، وندين أي جهد لدعم تلك التدابير غير القانونية. ويجب تسوية الأزمة السورية سلميا ووفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبدأ الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وتواصل جمهورية إيران الإسلامية دعمها لحكومة وشعب سورية في جهودهما لاستعادة وحدة بلدهم وسلامته الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.
رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

خطر الإرهاب. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب على جميع القوات الأجنبية المحتلة وغير المدعوة مغادرة سورية من دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس أن يدين بشدة عقد الاجتماع الاستقراضي الأخير لمجلس الوزراء الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، وعزمه المعلن على بناء مستوطنتين جديدتين هناك. ويجب على المجلس أن يجبر النظام الإسرائيلي على إنهاء احتلال الجولان السوري. وكما ذكرت حركة بلدان عدم الانحياز مؤخرا، فإن أي إجراءات ترمي إلى تغيير الوضع القانوني والديمقراطي للجولان السوري المحتل لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني.

وعلاوة على ذلك، أدان الضامنون لصيغة أستانا، في بيان مشترك عقب اجتماعهم في كانون الأول/ديسمبر، استمرار الهجمات العسكرية الإسرائيلية في سورية، التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وسيادة سورية والدول المجاورة، فضلا عن تعريض الاستقرار والأمن في المنطقة للخطر، وطالبوا بوقفها. واعتبروا أيضا إساءة استخدام النظام الإسرائيلي للطائرات المدنية غطاء لاعتداءاته على الأراضي السورية انتهاكا صارخا للأنظمة الدولية، مما يعرض حياة المدنيين للخطر.

على المسار السياسي، وكما نقل إلى السيد بيدرسن خلال زيارته الأخيرة إلى طهران، تؤيد إيران جهوده الجارية الرامية إلى عقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية قريبا. ونؤكد مرة أخرى على أنه يجب